مشاكلها . اضافة الى ذلك ، فان هذا الوضع ولد حالة من عدم التماسك السياسي داخل هذه الجيوش ، عبرت عن نفسها في عدم قدرة السلطة السياسية في احكام قبضتها وسيطرتها على الجيوش العربية . ان الجيش الاردني لم يمثل هذه الحالة سواء في بنيته الاجتماعية او على المستوى السياسي ، ذلك انه نشأ ضمن ظروف خاصة ولمهمات محددة هي مهمات قمعية وفي قلب مجتمع العنصر الغالب فيه هم البدو . مما حدد بالتالي وضع هذا الجيش والدور الذي سيلعبه منذ البداية وحدد بالتالي امكانية فرز حالة وطنية من حجم معقول قادرة ان تمثل المظاهر الوطنية نفسها التي مثلتها الجيوش العربية في بلدان عربية اخرى كمصر وسوريا والعراق . ففي بداية تأسيس امارة شرق الاردن في أوائل العشرينات من هذا القرن كانت المهمة المباشرة أمامها هي القضاء على تمردات العشائر واخضاعها للسلطة المركزية وتأمين حالة من الاستقرار النسبي في منطقة شرق الاردن، وبالتالي فقد كانت القوة العسكرية التي شكلت آنذاك والتي عرفت بالقوة السيارة متناسبة من حيث بنيتها الطبقية وحجمها مع هذا الدور . فقد كانت عبارة عن ثلاث سرايا فرسان ، وسريتي مشاة ، وبطارية مدفعية ، وسرية رشاشات ، وفئة اشارة ، واضيفت اليها قوة الدرك التي اوجدتها الحكومة الفيصلية قبل تأسيس الامارة وكانت هذه القوة بقيادة ضباط استقلاليين ، وهم من الضباط الذين اشتركوا في ثورة الشريف الحسين بن علي ضد الاتراك ومن الذين شكلوا النواة العسكرية الاولى للحكومة الفيصلية في سورية . اما معظم افراد هذه القوة فكانوا من الحضر (ص ١٨ — ١٩) . الا انه في الفترات اللاحقة وبشكل خاص ابتداء من الثلاثينات ، اصبح على هذه القوة العسكرية ان تلعب دورا أكبر من هذا الدور المحدد والجزئي وان تواجه مهمات من نوع آخر ولا سيما بعد ان تم تأمين حالة من الاستقرار النسبي باكتساب ولاء معظم شيوخ العشائر . لقد اصبح من مهامها ان تواجه الحركة الوطنية التي اخذت بالنمو داخل الاردن ، وان تواجه ايضا الحركة الوطنية في الاقطار المحيطة بالاردن في فلسطين والعراق بالتحديد وان تساعد في تعقب الثوار السوريين الذين قد يلجأون الى الاردن . ان مواجهة هذا النوع من المهمات هو الذي شكل ولا يزال يشكل العامل الاساسي في تحديد طبيعة المؤسسة العسكرية الاردنية وحجمها وفي تعاظم الدور السياسي المضاد الذي تلعبه في الحياة السياسية في الاردن . ومن هذه النقطة بالذات فان توجه الادارة البريطانية في اوائل الثلاثينات الى تشكيل قوة عسكرية محض بدوية لم يكن وليد ضمان ولاء العشائر فقط بل كان وليد المهمات المنوطة بالقوة العسكرية الاردنية . فالقوة السيارة التي كان يسيطر عليها الاستقلاليون وذات البنية الحضرية ، لم تعد تتناسب لمواجهة الحركة الوطنية على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وقد أبدت هذه القوة معارضة للقيام بمثل هذه المهام ، وبالتالي فقد صفي الاستقلاليون ، وشكلت قوة عسكرية جديدة ، هي « قوة البادية » التي دعمت «بقوة البادية الميكانيكية لمطاردة الثوار الفلسطينيين ومنعهم من استخدام الاردن كقاعدة لهم (ص ٣١ — ٣٥) . لقد كان لاعتماد البدو كقوة اساسية في الجيش الاردني اثره البعيد في الدور السياسي للجيش الاردني ، ذلك ان المجتمع البدوي بحكم دوره المحدود جدا في الانتاج — لا يقوم الا على تربية الماشية — يعيش على هامش الحياة السياسية ، ويفرز قوى بشرية تشكل احتياطا كبيرا للقوى المضادة للثورة لانها تعيش خارج نطاق عملية الانتاج المباشر وشبه عاطلة عن العمل ، اضافة الى ذلك فان المجتمع البدوي المنغلق على نفسه بقيمه وتقاليده والقليل التفاعل مع المجتمع الحضري بحكم محدودية انتاجه ، وغير الملتصق بالارض ، لان ارضه ووطنه حيث العشب والماء ، يكون مغلقا في وجه الحركة الوطنية ، والحالات التي يمكن تجنيدها وطنيا من هذا المجتمع ، هي الحالات التي تخلصت من اسار هذا المجتمع اقتصاديا ومن اسار علاقاته الاجتماعية . ولقد شكلت المجتمعات البدوية في العصر الحديث ، احتياطا بشريا كانت تستخدمه الطبقات الرجعية في ضرب وقمع القوى الوطنية ، واوضح مثال على ذلك « القوزاق » في روسيا القيصرية .

لقد جاءت احداث ايلول ١٩٧٠ في الاردن لتثبت هذه الموضوعة وتؤكدها ، ذلك أنه بالرغم مما مثلته حركة المقاومة من حالة وطنية وحالة جماهيرية مسلحة ، فان النظام الاردني استطاع ان يحافظ على تماسك مؤسسته العسكرية وان يوجهها لضرب حركة المقاومة . صحيح ان هناك أخطاء سياسية